

ترتيب أولوية الدفع في الإجراءات الجماعية

The Order of Priority of Payment in Collective Procedures

تاريخ استلام المقال: 2024/10/15 تاريخ قبول المقال للنشر: 2025/01/06 تاريخ نشر المقال: 2025/01/15

ط/د عليمة مولاي*¹، أ.د محمد مزاولي²

1 الجامعة الإفريقية – أحمد درايعة، أدرار، الجزائر، moulai.alima@univ-adrar.edu.dz

2 الجامعة الإفريقية – أحمد درايعة، أدرار، الجزائر، mezaouli@univ-adrar.edu.dz

مخبر القانون والتنمية المحلية

ملخص:

عندما تواجه الشركة صعوبات مالية، تنشأ مسألة السداد لدائنيها نتيجة لديون قد نشأت أثناء نشاط الشركة، إلا أن هذه الديون ليست كلها متساوية، فالقانون يحدد نظام الدفع، فالواقع أن قائمة الدائنين المتميزين تسمو على النقيض من الدائنين غير المضمونين، وتستفيد هذه الأخيرة من حقوق محددة من أصول المدين، في حين يتم تقديم الدائنين المميزين تحت طائلة قاعدة الأولوية المطلقة.

ومع ذلك فإن هذا النظام الجديد يدخل تغييرات كبيرة في المنظور القانوني، من خلال تفضيل الدائنين الذين يوافقون على توفير الائتمان أو تقديم خدمة مخصصة للشركة المتعثرة، بعد بدء الإجراءات الجماعية من أجل استمرار نشاطها، وبالتالي فإن هذا الحكم يمنح الدائنين المتميزين حق الأولوية في مواجهة الدائنين الآخرين، وبالتالي يتم سداد ديونهم عند استحقاقها وتصحيح أي أخطاء في التوزيع متى حصل على دفع على نحو مخالف لقاعدة المساواة بين الدائنين.

الكلمات مفتاحية: الإجراءات الجماعية؛ تسوية الديون؛ ترتيب الدائنين؛ حق الأولوية؛ الديون اللاحقة.

Abstract:

When a company faces financial difficulties, the issue of paying its creditors arises as a result of debts that have arisen during the company's activity, However these debts are not all equal, as the law determines the payment system. In fact, the list of privileged creditors is superior to the list of unsecured creditors, and the latter benefit from specific rights from the debtor's assets, in When privileged creditors are brought under the absolute priority rule.

However, this new system introduces significant changes in the legal perspective, by favouring creditors who agree to provide credit to the distressed company after the start of collective proceedings, and thus this provision gives privileged creditors the right of priority over other creditors, and thus their debts are paid when due and corrected. Any errors in distribution when payment is made in a manner contrary to the rule of equality among creditors.

Keywords: Collective procedures; Debt settlement; Creditors' ranking; Priority right; Rescue Institutions, Subsequent commitments.

* عليمة مولاي

مقدمة:

الإجراءات الجماعية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات قانونية تهدف إلى ضمان استمرار نشاط الشركة والحفاظ على العمالة، مع احترام حقوق الدائنين، وتندرج هذه الإجراءات في إطار الرغبة في الحفاظ على النسيج الاقتصادي للشركات، وبالتالي فإن الحفاظ على الشركات التي تواجه صعوبات يعني الحفاظ على النظام البيئي الذي يحيط بها من الموردين والعملاء ومقدمي الخدمات وما إلى ذلك، ولكنه يعني أيضا الحفاظ على الوظائف التي تخلقها هذه الشركات.

فالهدف من الإجراءات الجماعية هو مساعدة الشركة على التغلب على الصعوبات التي تواجهها، مع سداد مستحقات دائنيها، وإذا ثبت استحالة ذلك، يهدف الإجراء الجماعي بعد ذلك إلى تصفية الشركة، من أجل سداد أكبر قدر ممكن من الدائنين، ولهذا السبب؛ قد يتم فتح الإجراء حسب الحالة بتسوية الالتزامات، من خلال بيع أصول الشركة المدينة واستخدام الأصول المتاحة لدفع الرواتب وسداد الديون، وهذه الآلية تكون في بعض الأحيان جزءا من الإجراءات العلاجية، التي تساعد الشركة على التغلب على الصعوبات التي تعترضها، كما تثار أيضا أثناء التصفية القضائية، وتوكل هذه المهمة إلى مصفي تعينه المحكمة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ نظام الإجراءات الجماعية ميّز بين نوعين رئيسيين من المطالبات؛ أحدهما خاص بالمطالبات السابقة، والمتمثلة في الدائنين الذين نشأت ديونهم قبل صدور الحكم بافتتاح الإجراء الجماعي، والآخر للمطالبات اللاحقة للحكم الافتتاحي، أي الدائنين الذين نشأت ديونهم بعد الحكم بافتتاح الإجراء الجماعي.

هذا وإنّ لتاريخ ميلاد المطالبة أهمية خاصة، على الرغم من أنه ليس الشرط الوحيد الذي يجب استيفاؤه لكي تستفيد المطالبة من الإمتياز الإجرائي، لأنه يقوم على أساس التمييز بين الدائنين قبل افتتاح الإجراء وبعده، وهو تمييز رئيسي، وعليه؛ فإن هذا الحكم يمنح من يطلق عليهم الدائنين المتميزين حق الأولوية، على النقيض من الدائنين الآخرين، يمكن سداد ديونهم الصادرة بعد الحكم الافتتاحي بالأولوية، بعد أن يتم التحقق من الديون ومعالجتها حسب ترتيب الأولويات من قبل المصفي، وعلى هذا الأساس يثار هذا الإشكال:

كيف يمكننا ضمان إستدامة الأعمال الهشة، مع الحفاظ على حقوق الدائنين؟ وكيف يتم توزيع الأموال بينهم؟

للإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج التحليلي وذلك لملاءمته طبيعة الدراسة، وقد قسمنا الدراسة إلى محورين، يتضمن المحور الأول حق الإمتياز كآلية لحماية الدائنين، في حين تضمن المحور الثاني الترتيب التفصيلي للإمتيازات.

المحور الأول: حق الإمتياز

تعد المطالبات الممتازة أو حق الأفضلية تلك المطالبات المرفوعة القائمة ضد المدين الخاضع لإجراءات الإنقاذ أو التصفية القضائية، والتي تنشأ لاحقاً وبشكل منتظم بعد صدور الحكم الافتتاحي لإجراءات الإنقاذ، أو هو الحق الذي تمنحه نوعية الدين للدائن ليكون مفضلاً على الدائنين الآخرين حتى دائني الرهن العقاري¹، وقد عرفها بعض الفقه بأنها الأولوية التي تمنح لصاحب حق الإمتياز في استيفاء حقه، وعلى هذا؛ فإنّ جوهر الإمتياز هو الأفضلية التي يقرها القانون للدائن، مراعاة لصفته، على مال أو أكثر للمدين ضماناً للوفاء بحق الدائن ومراعاة لصفة خاصة بهذا الحق وهي الدين².

فالإمتياز هو حق تفضيلي يمنح لبعض الدائنين فيسمح لهم بالسداد قبل الآخرين، ويكون للدائن في حالة توزيع المبلغ الناتج عن بيع منقول أو العقار إضراراً بالمدين؛ الأولوية على سائر الدائنين بما في ذلك الدائنين المرتهنيين ويستند هذا الحق التفضيلي إلى طبيعة ديونهم، وليس إلى وضع الدائن المذكور.

وعليه؛ فقد أنشأ المشرع الفرنسي إمتيازاً لديون الجديدة، ونظّم أحكامه ضمن قانون إنقاذ المؤسسات المتعثرة³، مما ساعد على تهدئة مخاوف الدائنين بشأن عدم قدرتهم على استرداد حقوقهم في حالة تصفية الأصول، وهؤلاء الدائنون هم الذين قاموا بإبرام اتفاق الصلح الودي أو القضائي مع مدينه، بمنح مساهمة نقدية جديدة للمدين بهدف ضمان استمرار نشاط الشركة المدينة واستدامتها.

¹– Maxence GUASTELLA, LES GRANDS PRINCIPES DES RÉPARTITIONS DANS LES PROCÉDURES COLLECTIVES, Mémoire effectué dans le cadre du Master II Droit privé fondamental et Sciences criminelles, FACULTÉ DE DROIT ET SCIENCE POLITIQUE, UNIVERSITÉ DE NICE, Année universitaire 2017 – 2018, p102.

²– زهير نهار عيد خوالده، دور حقوق الإمتياز في حماية حقوق الدائنين في القانون المدني، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في فلسفة القانون (تخصص قانون خاص)، كلية القانون، جامعة عمان العربية، 2014، ص13.

³– Loi n 85-98 du 26 janvier 1985, relative au redressement et à la liquidation judiciaires des entreprises, JORF du 26 janvier 1985, page 1079, Abrogé par loi n 94-475 du 10 juin 1994 relative à la prévention et au traitement des difficultés des entreprises, JORF n 134 du 11 juin 1994 page 8440, en vigueur au plus tard le 1er octobre 1994, Abrogé par ordonnance n 2000-912 du 18 septembre 2000 relative à la partie législative du code commerce, JORF n 0219 du 21 septembre 2000 page 14783, Modifié par la LOI n° 2023-973 du 2024 relative à l'industrie verte.

ويستفيد من هذا الإمتياز أولئك الذين جلبوا أموالا أو سلعة أو خدمات جديدة إلى الشركة التي تواجه صعوبات، ليس فقط أثناء إجراء الإشعار ببيودار الصعوبات، ولكن أيضا أثناء التسوية الوقائية أو حتى التسوية القضائية¹، وذلك كنوع من المكافأة للدائن المساهم من جهة، ومن جهة أخرى حمايته من المخاطر التي قد تلحق به في لحظة حرجية من حياة الشركة، ومن المؤكد أنه في حالة تصفية الأصول، يجد هؤلاء الدائنون أنفسهم في وضع أكثر راحة، وعلى هذا النحو فإنهم يستحقون أن يكونوا متميزين في الوفاء على حساب باقي الدائنين²، في حين استثنى النص فئة واحدة من الأشخاص للاستفادة من الإمتياز وهما؛ المساهمون وشركاء المدين، عندما تمنح مساهماتهم كجزء من زيادة رأس المال.

وتجدر الإشارة إلى أن الدائنون الذين نشأ ديونهم بعد صدور الحكم الإفتتاحي؛ فتخضع للنظام المطبق على الدائنين الذين نشأت مطالباتهم قبل صدور الحكم الافتتاحي، إذ يجب عليهم أن يعلنوا مطالبتهم باعتبارها مستحقات، وبالتالي يسقط الدائن الذي لم يعلن دعواه في الأجل المطلوب.

ومن أجل تحديد أحكام الإمتياز الجديد من الضروري التطرق أولا إلى معايير الاستفادة من حق الإمتياز (أولا)، وفيما بعد سنتناول محتوى الإمتياز (ثانيا).

أولا: معايير الاستفادة من حق الإمتياز

للاستفادة من هذا النظام التفضيلي، يجب أن يكون الإمتياز صالحا، أي أن تستوفي المطالبة عددا معينا من المعايير، وبالرجوع لنص المادة 17-622 L. من القانون التجاري الفرنسي فإننا نجد أنها اشترطت ثلاثة معايير يجب أن تستوفي حتى يكون الدين متميزا وهي:

أ) تاريخ نشأة الدين

يُدعى الدائنون إلى التنازل عن جزء من مستحقاتهم أو تقسيط ديونهم أو منحهم للمدين آجالا، وإذا كان العلاج في بيع المؤسسة فإنه يكون للدائنين أصحاب التأمينات أولوية على الثمن، فإن بقي حق دون وفاء، فإنه ينقضي نهائيا على إثر بيع المؤسسة أو على إثر قفل التصفية لعدم كفاية الوصول، وعلى هذا يقال إن إنقاذ المؤسسات يتم على حساب الدائنين، فهم ضحايا حركة الإصلاح التشريعي، أما الدائنون الجدد الذين نشأت حقوقهم صحيحة بعد الحكم بالإجراء الجماعي على المدين، فإن لهم أفضلية

¹- Olivier DEBEINE -Emilie ROSIER, La règle de priorité absolue, Domaines d'études, N° 6, 2021, p 10.

²- La qualification et le recouvrement des dettes postérieures au jugement d'ouverture de la procédure collective, Vu dans: 03/05/2024, Sur la montre: 03:25, Article publié sur le site: <https://www.racine.eu/wp-content/uploads/2016/11/qualification-et-recouvrement-des-dettes-posterieures-au-jugement-d-ouverture-de-la-procedure-collective-diesbecq-2006.pdf>

على القدامى أصحاب الحقوق الناشئة قبل الحكم، حتى ولو كانت هذه الأخيرة مضمونة بتأمين، أمّا الإجراء الذي يمثل المرحلة الأخيرة فهو تصفية الشركة، وهو إجراء لا بد منه إذا تبين عدم إمكان إنقاذ المؤسسة من أزمتها المالية¹.

وبالتالي؛ فإنّ الديون الناشئة فقط بعد الحكم الافتتاحي هي التي يمكنها الاستفادة من الإمتياز التفضيلي، وعلى هذا الأساس فإنّ تحديد تاريخ نشأة الدين له أهمية كبيرة، وبالتالي فإنّ تاريخ النشأة تجعل من الممكن تحديد الطبيعة السابقة أو اللاحقة للدين، وأنّ اعتماد هذا التاريخ كمعيار لإلحاقه بفئة الديون اللاحقة.

وبذلك فإنّ تاريخ الاستحقاق هو فقط التاريخ الذي يمكن للدائن أن يطالب فيه بالسداد، ولذلك فإنّ الحدث المنشئ للمطالبة هو الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار وليس تاريخ الاستحقاق²، ويتم تحديد النظام المطبق عادة على الدين المقدم، وهنا تكمن خصوصية قانون الشركات التي تواجه صعوبات الذي يخضع هذا الدين لنظام مختلف عن النظام الذي ينبغي أن ينطبق عليه بطبيعة الحال.

ويستثني هذا الشرط الديون الناشئة قبل افتتاح الإجراء الجماعي، والتي تمّ تحديد مواعيد نهائية جديدة لسدادها، ولذلك فإنّ المطالبات التي لها أصل سابق للحكم الافتتاحي هي وحدها التي تخضع لنظام الإعلان، مع استبعاد المطالبات المميزة.

ومن يمكن القول بأنّ الدين يمكن وصفه بأنّه دين لاحق بالنظر إلى تاريخ نشأته، والذي يقع بعد النطق بالحكم الافتتاحي، وأحيانا يتعلق بتحديد الحدث الذي أدى إلى نشوء الدين في حد ذاته.

ب) انتظام المطالبة

تنص المادة 17-622 L. من القانون التجاري الفرنسي على أنّ الديون الناشئة بانتظام بعد فتح الإجراء تستفيد من إمتياز الأولوية، فالدين النظامي هو الذي ينشأ عن عمل يتم بمقتضى سلطة صحيحة لصاحبه، وهي ديون تنشأ أثناء سير الإجراء الجماعي، ولكن من دون احترام القواعد التي تحكم

¹ - فتية يوسف، التوجيه التشريعي الحديث نحو انقاذ المؤسسات المتعثرة ماليا، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، عدد 03، الجزائر، 2008، ص45.

² - Privilèges (et ordre des privilèges) Quelques points de la définition, Vu dans: 12/03/2024, Sur la montre: 03:18, Article publié sur le site: <https://www.pernaud.fr/info/glossaire/9206845/privileges-et-ordre-des-privileges>

صلاحيات المدين وسلطات هيئات الإجراء الجماعي¹، وبما أنّ القانون لا يمنحهم أيّ نظام محدد، فيمكن وصف هذه الديون بأنّها ديون غير إجرائية، وسيتم الحكم على الدين بأنّه غير منتظم في حالة تجاوز المدين أو المسؤول لسلطته.

فمثلا إذا قام المدين بالعمل وحده وقد أعفي كليا من إدارة شركته أو عهد القاضي إلى المدير بمهمة، فإنّ الدين الناتج عن ذلك لا يكون منتظما، ويجب أن يكون هذا الدين قد نشأ أيضا أثناء نشاط مسموح به، فإذا كان الفعل ناتجا عن عمل غير قانوني، فهو غير منتظم، ومن ناحية أخرى ففي حالة وقوع ضرر في سياق العمل العادي، فإنّ المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناتجة هي مطالبة عادية.

ت) منفعة الدين

لكي تكون المطالبة ذات إمتياز، تشترط المادة 622-17 L. وكذا المادة 641-13 L. من القانون التجاري الفرنسي أن ينشأ الدين لغايات تنفيذ الإجراء وإمّا لاحتياجات نشاط الشركة، بحيث سعى المشرع من خلال هذا الإجراء إلى التقليل من عدد الديون التي من المحتمل أن تكون خاضعة للسداد عند استحقاقها².

ووفقا لذلك؛ فإنّ الأولوية الممنوحة لجميع الديون بعد صدور الحكم الافتتاحي من المرجح أن تجعل إنقاذ الشركة أكثر صعوبة، إذا تمكن عدد كبير جدا من الدائنين من الاستفادة من هذا الإمتياز، ويبدو من المبالغة أن يكون الدين خاضعا للأولوية في السداد بمجرد أنّه نشأ بعد الحكم الافتتاحي، وسيكون من الأفضل لإنقاذ الشركات أن تستفيد من هذه المعاملة التفضيلية الديون اللازمة لاستمرار النشاط بعد الحكم الافتتاحي فقط، ويستثنى من ذلك المطالبات الجديدة التي تمنح للمدين بعد حدوث الصعوبات، والتي تكون بدافع أهداف أخرى غير الحرص على ضمان استمرار نشاط الشركة واستدامته.

ثانيا: محتوى الإمتياز

لقد منح المشرع الفرنسي ميزتين للدائنين الذين يمكنهم إثبات دين مستوفٍ لمعايير المادة 622-17 L. من القانون التجاري الفرنسي، ألا وهما الحق في السداد عند الاستحقاق؛ والمرتبة المفضلة في أمر الدفع.

¹ - منصف كشو، قانون الإجراءات الجماعية نظام إنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية -دراسة مقارنة-، ط 02، مجمع الأطرش، تونس، 2019، ص ص 382-384.

² - المادة 622-17 L. والمادة 641-13 L. من القانون التجاري الفرنسي السالف الذكر.

أ) الدفع عند الاستحقاق

تنص المادة 622-17 L. وكذا المادة 641-13 L. من القانون التجاري الفرنسي على أن الديون الممتازة تدفع عند استحقاقها، ويجب أن يظل لدى المدين أو الممثل القانوني الأموال اللازمة لسداده، وتترتب على هذه الميزة الممنوحة للدائن المميز عدة نتائج وهي:

1. **عدم قابلية تطبيق المبادئ التي تحكم تجميد الالتزامات:** وتعني أن تلك المبادئ تصبح غير قابلة للتنفيذ ضدّ الدائن الذي لديه مطالبة مميزة، وذلك كإمتياز الهدف منه حماية حقوق الدائنين المميزين وتشجيعهم على تقديم حلول ومساعدة المؤسسات المتعثرة في استمرارية نشاطها، وتتمثل هذه المبادئ في مبدأ حظر المدفوعا؛ مبدأ وقف سعر الفائدة ومبدأ وقف الملاحقات الفردية¹.
2. **عدم قابلية تنفيذ إجراءات الإعلان عن المطالبات والتحقق منها:** لا يخضع الدائن الممتاز لمتطلبات الإعلان عن المطالبات والتحقق منها، ولكي يتمّ سداده يجب عليه فقط إثبات الدين المستحق².
3. **عدم قابلية تنفيذ تصنيف المطالبات المميزة:** عند تنافس عدة مطالبات إمتيائية، لا يتم إصدار أمر الدفع حسب رتبته في التصنيف القانوني، ويتمّ الدفع للدائنين حسب ترتيب المطالبة، بغض النظر عما إذا كانت هناك أموال غير كافية متاحة لتسوية المطالبات الأخرى ذات التصنيف الأعلى³.

ب) الدفع المميز

يمنح الدين الممتاز إمتيازاً عاماً يمارس على جميع أموال المدين المنقولة وغير المنقولة، وفي حالة عدم سداد الدين الممتاز عند استحقاقه⁴ تتم تسويته حسب مرتبته في التصنيف المنصوص عليه قانوناً، وفي حالة عدم سدادها في الموعد المحدد يتم سداد هذه الديون بإمتياز وفقاً للترتيب المنصوص عليه في المادة 643-8 L. من القانون التجاري الفرنسي.

وكأيّ إمتياز فإنّه يمنح لصاحبه رتبة، بمعنى آخر تصنيفاً تفضيلياً، ولذلك يتمّ سداد هذه الديون قبل جميع الديون الأخرى سواء كانت مصحوبة بإمتيازات أم بضمانات أو غير مصحوبة بهما، باستثناء بعض الديون السابقة ذات الإمتياز الفائق كديون مضمونة بإمتياز الموظفين، وعلاوة على ذلك فإنّه لا يتم

¹-Kokou Serge Evelamenou, Le concordat préventif en droit Ohada, Cotutelle de thèse pour l'obtention du grade de Docteur en Droit Option: Droit privé, FACULTÉ DE DROIT, UNIVERSITÉ DE LOMÉ, 2014, p.p 128-140.

²- المادتين 622-17 L. - 622-15 L. من القانون التجاري الفرنسي السالف الذكر.

³- Sophie CLAUDE-FENDT, Paiement à l'échéance d'une créance née après l'ouverture de la procédure collective, visit on 12-07-2024, à l'heuL: 22:00, see: <https://www.efl.fr/actualite/paiement-echance-creance-nee-ouverture-procedure-collective>

⁴- المادتان 622-17 L. و 641-13 L. من قانون التجاري الفرنسي السالف الذكر.

التعامل مع جميع المطالبات المميزة اللاحقة على قدم المساواة، لأنهم يخضعون للتصنيف فيما يتعلق ببعضهم البعض.

ويكون الدائن المميز مؤهلاً لإجراء التوزيع، من خلال الإتصال بالهيئة الإجرائية المختصة، ولا يتطلب الأمر إعلاناً عن دينه، بل مجرد الإدلاء ببيان عنه طبقاً لما نصت عليه المادة 15-622 L من القانون التجاري الفرنسي، وكما نصت المادة 17-622 L من القانون التجاري الفرنسي، على أن المطالبات التي لم يتم عرضها على الهيئة المختصة تفقد إمتيازها ببساطة¹.

المحور الثاني: الترتيب التفصيلي للإمتيازات

تخضع إجراءات تسوية الالتزامات لمبدأ المساواة بين الدائنين، لكن الواقع هو أن الدائنين غير متساوين تماماً بموجب القانون، إذ ليس كل الدائنين في نفس القارب، بل يستفيد البعض من إمتياز يتيح لهم الحصول على الأولوية في الدفع، وبذلك تذهب أولوية السداد إلى الدائنين المتميزين، ليتم بعد ذلك الدفع للدائنين المستفيدين من رهون أو الذي يمنحهم القانون أولوية في السداد، وأخيراً الدائنون غير المضمونين، وهم آخر من يحصل على السداد، إذ كان لا يزال هناك ما يكفي لسدادهم، ومن المؤكد أن تكاليف ورسوم ممارسي الإجراءات الجماعية لا تزال تستفيد من إمتياز التكاليف القانونية².

ويتم تنظيم سداد الدائنين وفقاً لنظام جماعي يسعى إلى قدر معين من المساواة والتضامن، ومع ذلك فإن هذه المساواة والتضامن نسبياً إلى حد أن الدائنين الذين يتمتعون بالتضامن هم وحدهم الأكثر مساواة من غيرهم بطريقة أو بأخرى³، لذلك شهدت المطالبات تنظيمًا خاصًا، وبالتالي يتعين أولاً تحديد تصنيف الديون الممتازة (أولاً)، وأخيراً سنركز على الصعوبات التطبيقية التي يثيرها (ثانياً).

¹ - المادتان 15-622 L و 17-622 L من القانون التجاري الفرنسي السالف الذكر.

² - وبالرجوع إلى القانون الفرنسي يشمل مفهوم التكاليف القانونية؛ تكاليف ورسوم المدير أو الممثل القانوني أو المصفي أو حتى المفوض لتنفيذ الخطة، ويتضمن أيضاً التكاليف المتكبدة بناءً على طلب الممثل القانوني بعد صدور الحكم الافتتاحي، وخاصة فيما يتعلق بتكاليف الخبراء والمحامين، وهذه ديون إجرائية تستفيد من امتياز التكاليف القانونية، ومع ذلك فإن هذه التكاليف والرسوم التي يتحملها ممارسوا الإجراءات الجماعية تحظى بامتياز كالتكاليف القانونية على كامل الأصول عندما يتم إجراؤها لمصلحة الإجراء.

³ - PAYDI RAISSA, La Classification Diversifiée Des Créanciers Dans Les Etablissements De Crédit En Difficulté En Zone CEMA, International Multilingual Journal of Science and Technology, N°7, 2021, P 3643.

أولاً: ترتيب المستحقات

قبل كل شيء وبكل الوسائل يجب على الدائنين المستفيدين من الإمتياز أن يحافظوا على حقوقهم من خلال لفت انتباه الممثل القانوني أو المدير عند تعيينه، أو عند توقف هذه الهيئات عن ممارسة وظائفها، مفوضاً لتنفيذ الخطة أو المصفي خلال مدة سنة واحدة¹.

ويجب التمييز بين صنفين من المدفوعات، أحدهما أثناء التسوية الودية والقضائية، وآخر أثناء التصفية القضائية، كما ينظم كل صنف ترتيب المستحقات بين المطالبات السابقة والمطالبات الممتازة.

أ) حالة إجراء التسوية الودية والقضائية

بموجب أحكام المادة 17-622 L. من القانون التجاري الفرنسي؛ فإنه في حالة التسوية الودية وكذا التسوية القضائية يتم دفع المطالبات المميّزة بالترتيب التالي²:

1. مطالبات الأجور ذات الإمتيازات الفائقة المشار إليها في المواد 6-3253 L. و -3253 L. 8 إلى 12-3253 L. من قانون العمل؛

2. المستحقات الناتجة عن المساهمة النقدية الجديدة الممنوحة بهدف ضمان استمرار النشاط طوال مدة الإجراء، وهي الديون المستفيدة من إمتياز النقود الجديدة المنصوص عليه بالفصل 11-611 من القانون التجاري الفرنسي وكذا تكاليف ونفقات الإجراء.

3. الديون الناتجة عن تنفيذ العقود المبرمة وفقاً لأحكام المادة 13-622 L. والتي يوافق المقاول المشارك على تلقي الدفع المؤجل لها.

4. المطالبات الأخرى حسب درجتها.

باستثناء تكاليف ونفقات الإجراء، تفقد الديون غير المسددة الإمتياز الممنوح، إذا لم يتم عرضها على الممثل القانوني أو المدير أو المصفي خلال فترة ستة أشهر من نشر الحكم بفتح التصفية أو النطق بها، أو في حالة عدم ذلك خلال فترة سنة واحدة من تاريخ الحكم بالموافقة على خطة النقل، عندما تتعلق هذه المعلومات بمطالبة أعلن عنها نيابة عن الدائن وفقاً للمادة 24-622 L. من القانون التجاري الفرنسي، فإنها تجعل هذا الإعلان لاغياً وباطلاً إذا لم يحكم القاضي بقبول المطالبة.

¹- La qualification et le recouvrement des dettes postérieures au jugement d'ouverture de la procédure collective, Vu dans: 012/07/2024, Sur la montre: 00:15, Article publié sur le site: <https://www.racine.eu/wp-content/uploads/2016/11/qualification-et-recouvrement-des-dettes-posterieures-au-jugement-d-ouverture-de-la-procedure-collective-diesbecq-2006.pdf>

²- المادة 17-622 L. من القانون التجاري الفرنسي السالف الذكر.

ب) حالة إجراء التصفية القضائية

تحدد المادة 8-643.L من القانون السالف الذكر بدقة ترتيب الأولوية لتوزيع الأصول القابلة للتوزيع في سياق إجراءات التصفية القضائية، مع عدم الإخلال بحق الملكية أو الاحتفاظ الواجب التنفيذ في الإجراء الجماعي وأحكام المادتين 17-622.L و 13-641.L من ذات القانون، وكذا من دون المساس بالحقوق التفضيلية الأخرى¹، فيما يلي النقاط الرئيسية المتعلقة بترتيب سداد الدائنين والتي تتمثل في:

1. الإعانات التي يحصل عليها المدين من الأصول لأنفسهم ولأسرتهم، التي تظل غير مدفوعة²،
2. مطالبات الأجور ذات الإمتيازات الفائقة مهما كان نوعها المستحقة للعاملين بعد خصم السلف المستلمة المشار إليها في المواد 2-3253.L و 4-3253.L و 8-7313.L من قانون العمل،
3. التكاليف القانونية التي تنشأ بشكل منتظم بعد صدور الحكم الافتتاحي لأغراض بقاء الإجراءات غير مدفوعة عند استحقاقها، وتشمل الرسوم المستحقة للوكلاء والخبراء والإداريين،
4. إمتياز المنتجين الزراعيين المنصوص عليه في المادة 21-624.L،
5. الديون المضمونة بإمتياز الصلح المنصوص عليه في المادة 11-611.L وهي الديون المستفيدة من إمتياز النقود الجديدة³،
6. الديون الناشئة بانتظام بعد صدور الحكم الافتتاحي أو النطق بالتصفية المذكورة في الفقرة الرابعة من المادة 13-641.L والتي تظل غير مدفوعة في تاريخ الاستحقاق، وكذلك الديون الناتجة عن أمر تمّ اتخاذه وفقا للفقرة الأولى¹ من II من المادة 8-171.L من قانون البيئة،
7. المطالبات المضمونة بأوراق مالية عقارية مصنفة فيما بينها حسب الترتيب المنصوص عليه في القانون المدني،

¹ - Thibaud POINSARD, Le point sur les distributions: Le nouvel article L.643-8 du Code de commerce, Dossier, N°71, 2021-2022, p 11.

² - المادة 11-631.L من القانون التجاري الفرنسي السالف الذكر.

³ - بموجب هذا الحكم وافق الأشخاص في إطار إجراء التسوية الذي أدى إلى الاتفاق المعتمد المذكور في II من المادة 8-611.L، على مساهمة نقدية جديدة للمدين من أجل ضمان استمرار نشاط الشركة واستدامتها، يتم دفع مبلغ هذه المساهمة بالامتياز قبل سائر الديون الأخرى، حسب المرتبة المنصوص عليها في ثانيا من المادة 622-17 والثانية من المادة 641-13، يستفيد الأشخاص الذين يقدمون، في نفس الإطار، سلعة أو خدمة جديدة بهدف ضمان استمرار نشاط الشركة واستدامته، من نفس الامتياز مقابل ثمن هذه السلعة أو الخدمة.

8. ديون الرواتب التي تبقى غير مدفوعة عند استحقاقها، والتي لم يتمّ تقديم مبلغها تطبيقاً للمواد L.3253-6، L.3253-8، إلى L.3253-12 من قانون العمل، وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة L. 641-13،

9. الديون المضمونة بالإمتياز المنصوص عليه في 2° من III من المادة L. 622-17، والتي تظلّ غير مدفوعة عند استحقاقها والإمتياز المنصوص عليه في المادة L. 626-10،

10. الديون الناتجة عن تنفيذ العقود المذكورة في 3° من III من المادة L. 622-17 والتي تظلّ غير مدفوعة في تاريخ الاستحقاق،

11. المبالغ التي تمّ دفع مبلغها تطبيقاً للفقرة 5 من المادة L. 3253-8 من مجلة الشغل، وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة L. 641-13؛

12. الديون الأخرى غير الخاضعة للحظر المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة L. 622-7، والتي تظلّ غير مدفوعة، حسب رتبته،

13. الديون المضمونة بإمتياز الخزينة المنصوص عليه في المادة 1920 من قانون الضرائب العام، باستثناء الديون بجميع أنواعها المتعلقة بالمساهمات غير المباشرة، وتلك المذكورة في المادة 379 من قانون الجمارك،

14. الديون المضمونة بالرهن، بإمتياز المؤجر المنصوص عليه في المادة 2332 من القانون المدني في حدود إيجار ستة أشهر، وتلك المضمونة بالإمتياز المنصوص عليه في المادة L. 141-5 وما يليها،

15. المطالبات بجميع أنواعها المتعلقة بالمساهمات غير المباشرة، وتلك المذكورة في المادة 379 من قانون الجمارك،

16. الديون غير المضمونة، بما يتناسب مع قيمتها.

وعليه؛ ومن خلال ما سبق فإنّ إجراءات تسوية الالتزامات تخضع لمبدأ المساواة بين الدائنين، لكن الواقع هو أنّ الدائنين غير متساوين تماماً في قانون الإجراءات الجماعية، حيث تذهب أولوية السداد إلى الدائنين المتميزين، مثل رواتب الموظفين، تكاليف المحكمة، رسوم التسجيل ورسوم الوكيل القانوني، ليتّم بعد ذلك الدفع للدائنين المستفيدين من الضمان الذي يمنحهم القانون الأولوية في السداد، في الأخير الدائنون غير المضمونين، الذين ليس لديهم الأولوية في السداد، فهم آخر من يحصل على السداد، إذا كان لا يزال هناك ما يكفي لسدادهم.

ثانياً: عواقب الخطأ في التوزيع

الدقة في إدارة أموال المدين من أجل تسوية التزاماته أمر بالغ الأهمية لضمان الاستقرار داخل الشركة، وكذا حتى الأخطاء البسيطة يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية وصراعات داخلية، مما يؤدي إلى تآكل ثقة الدائنين وتعطيل الإدارة المالية، وبموجب المادة 1-7-643 L. من القانون التجاري الفرنسي فقد أوجبت استرداد الأموال المدفوعة خطأً خلال عمليات التوزيع، كما أوجبت استرداد المبالغ غير المستحقة في حالة وجود أخطاء في التوزيعات من قبل المصفي في إطار إجراءات التسوية أو التصفية القضائية، وعليه؛ يجب على الدائن الذي حصل على دفعة مخالفة لقاعدة المساواة بين الدائنين غير المضمونين أو نتيجة خطأ في ترتيب الإمتيازات أن يعيد المبالغ المدفوعة.

وتنشأ الصعوبة في معرفة ما إذا كان الدائنون الذين يحصلون على مبلغ مستحق لهم أو ليس بمستحق لهم، ومع مراعاة مرتبتهم فهم ملزمون في هذه الحالة بإعادته إلى الدائنين ذوي المرتبة المفضلة الذين يطالبون به من الدائن الذي استلم المال خطأً، بعد استدعائه من قبل المصفي وبمجرد حصوله على الأموال التي أعادها هذا الدائن سيقوم المصفي بإجراء توزيع جديد، هذه المرة مع احترام ترتيب التوزيعات¹.

فالمصفي هو في الواقع مسؤول عن عملية إجراء التوزيعات من الناحية القانونية، إلا أنه لم يعد هناك مجال لرفع دعوى المسؤولية ضد المصفي الذي قام بعملية التوزيع الغير صحيحة لصالح دائن آخر دون وجه حق²، وبالتالي من الضروري تحمل الوكلاء القانونيين المسؤولية للحد من مخاطر تعرض الدائنين للتحيز.

وتجدر الإشارة إلى أن الأخطاء في التوزيعات أمر متوقع، وذلك بسبب التعقيد الشديد لنظام الإمتيازات في قانون الإجراءات الجماعية، وهو ما ترتب عنه عملياً إجراء توزيع غير صحيح في أغلب الأحيان، بالخصوص في حالة تعدد دائني المدين المتعثر سواء الدائنون قبل فتح الإجراء أو بعد الإجراء.

¹ - Répétition de l'indu en cas d'erreur sur l'ordre des privilèges : application à la suite d'une omission sur l'état de collocation, Vu dans: 24/07/2024, Sur la montre: 01:01, Article publié sur le site: <https://www.lexbase.fr/article-juridique/>

² - Sylvie Pierr, Le paiement fait par erreur sur l'ordre des sûretés est-il indu ?, Sur la montre: 23:01, Article publié sur le site: <https://actu.dalloz-etudiant.fr/fileadmin/actualites/pdfs/D2001-1527.pdf>

خاتمة:

وأخيرا؛ ولتجنب اضطراب اللجوء إلى حل يفرض مصيرا قاسيا على الشركات ذات قيمة في حال فشل التسيير والوقوع في صعوبات اقتصادية و/أو مالية، يتم استئناف النشاط وفقا للأحكام قانون الإجراءات الجماعية، التي تسمح باستمرار نشاط الشركة بالاتفاق مع دائئيتها من دون القلق بشأن ما إذا كان من الممكن معاملتهم بشكل أفضل بموجب خطة النقل أو التصفية.

وكإجراء وقائي، ونظرا لكون الصعوبات التي يواجهها المدين والمخاطر التي تتطوي عليها بالنسبة للدائنين قد تستمر، فقد أعطى القانون الأولوية المطلقة للدائنين الناشئة ديونهم بعد فتح الإجراءات، لأنها تعدّ الحلّ الأفضل في ظلّ الظروف، بل تعدّ من الأمور الحيوية لوجود الإجراءات، لانه يسمح للدائنين الإستفادة من ضمان إضافي، وسيتم سداده بالأولوية مقارنة بباقي الدائنين، ونتيجة لذلك تستفيد الأموال والخدمات الجديدة من المعاملة المميّزة التي تضمن دفعها، ومن دون ذلك لن تغامر الأطراف الجديدة بتقديم أي شيء لشركة خاضعة لإجراءات الإنقاذ رغم إدراج معيار غائي، فإنّ النصّ النهائي يعترف ضمنا بأنّ الخدمة المقدمة للمدين خلال فتح الإجراءات هي بالضرورة لأغراض الإجراءات أو فترة المراقبة.

وبناءً على ما تقدم توصلنا لمجموعة من النتائج:

- عندما تواجه الشركة صعوبات فإنّها غالبا ما تكافح من أجل إقناع المستثمرين والموردين وشركاء الأعمال الآخرين بتقديم الدعم في إطار الإجراءات الجماعية.
- من أجل تسهيل إنقاذ الشركة التي تواجه صعوبات، قرر قانون الإجراءات الجماعية تفضيل الدائنين الذين نشأت ديونهم بعد بدء الإجراءات.
- في حالة قيام إجراءات جماعية، سيكون من الضروري التمييز بين الدائنين قبل افتتاح الإجراءات الجماعي والدائنين بعد افتتاح الإجراءات.
- تؤدي قاعدة الأولوية المطلقة إلى إنشاء مستحقات ذات أولوية، وعند تفسيرها بشكل صحيح تتيح مرونة مناسبة لبناء خطط فعالة.
- المستحقات الناشئة بانتظام بعد صدور الحكم الافتتاحي لأغراض تنفيذ الإجراءات أو فترة المراقبة أو مقابل خدمة قدمت للمدين خلال هذه الفترة يتمّ دفعها عند استحقاقها.
- احترام مبدأ التسلسل الهرمي الذي بموجبه يجب على هيئة التوزيع إجراء التوزيعات الجماعية وفقا لرتبة كلّ دائن.
- يجب على الدائن الذي تمّ سداد دينه بطريق مخالف لقاعدة المساواة بين الدائنين غير المضمونين أو نتيجة خطأ في ترتيب الإمتيازات أن يعيد المبالغ المدفوعة.
- وفي سبيل تجاوز أوجه القصور التي تمت ملاحظتها من خلال دراسة الموضوع، ارتأينا تقديم بعض المقترحات في سبيل تعزيز حماية الدائنين:

- في حال الحكم بإقفال التصفية القضائية لعدم كفاية الأموال، واتضح عدم تحقق الأموال أو وقوع خطأ أو أكثر في التوزيعات أو عدم اتخاذ إجراءات لمصلحة الدائنين أثناء التصفية يمكن استئنافه.
- مبدأ المساواة بين الدائنين باعتباره المبدأ التأسيسي للإجراءات الجماعية يمكن من خلاله تمكين التوزيع العادل لأموال المدين المتعثر، ومع ذلك فإن القاعدة ونطاقها محل خلاف بحكم غموض المساواة بين الدائنين.
- التطبيق المتباين لمبدأ الإمتياز الفائق بسبب الصعوبات التي تفرضها طبيعة الإجراء، والتي تتطلب تحديدا أكثر لكيفية الاستفادة من هذا النظام التفضيلي، مع وضع حل من أجل عدم تضارب الأولويات الذي يحتمل أن ينشأ بين العديد من المستحقات المميزة.
- نظام التوزيعات معقد للغاية لدرجة أنه لا يمكن فك شفرته، ويكاد يكون من المستحيل تنفيذه بشكل صحيح، ما يتطلب تحديد نطاق الأصول القابلة للتوزيع، وتحديد الأشخاص المصرح لهم بالمشاركة في التوزيعات والصفات التي يجب أخذها بعين الاعتبار، وتحديد ترتيب المستحقات، وتصحيح أي أخطاء في التوزيع، وذلك من أجل رؤية الأمور بشكل أكثر وضوحا.

المصادر والمراجع:

1. باللغة العربية

1. الكتب

- منصف كشو، قانون الإجراءات الجماعية نظام إنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية -دراسة مقارنة-، ط 02، مجمع الأطرش، تونس، 2019.

2. المقالات

- فتحة يوسف، التوجيه التشريعي الحديث نحو انقاذ المؤسسات المتعثرة ماليا، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، عدد 03، الجزائر، 2008.

3. مذكرات وأطروحات

- زهير نهار عيد خوالده، دور حقوق الإمتياز في حماية حقوق الدائنين في القانون المدني، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في فلسفة القانون (تخصص قانون خاص)، كلية القانون، جامعة عمان العربية، 2014.

II. باللغة أجنبية

A.La Loi

- Loi n 85-98 du 26 janvier 1985, relative au redressement et à la liquidation judiciaires des entreprises, JORF du 26 janvier 1985, page 1079, Abrogé par loi n 94-475 du 10 juin 1994 relative à la prévention et au traitement

des difficultés des entreprises, JORF n 134 du 11 juin 1994 page 8440, en vigueur au plus tard le 1er octobre 1994, Abrogé par ordonnance n 2000-912 du 18 septembre 2000 relative à la partie législative du code commerce, JORF n 0219 du 21 septembre 2000 page 14783, Modifié par la LOI n° 2023-973 du 2024 relative à l'industrie verten, France: <https://www.legifrance.gouv.fr/>.

B. Thèses et mémoires

- Kokou Serge Evelamenou, Le concordat préventif en droit Ohada, Cotutelle de thèse pour l'obtention du grade de Docteur en Droit Option: Droit privé, FACULTÉ DE DROIT, UNIVERSITÉ DE LOMÉ, 2014.

C. Articles

- Olivier DEBEINE -Emilie ROSIER, La règle de priorité absolue, Domaines d'études, N° 6, 2021.
- PAYDI RAISSA, La Classification Diversifiée Des Créanciers Dans Les Etablissements De Crédit En Difficulté En Zone CEMA, International Multilingual Journal of Science and Technology, N°7, 2021.
- Thibaud POINSARD, Le point sur les distributions: Le nouvel article L.643-8 du Code de commerce, Dossier, N°71, 2021-2022.

D. sites Internet

- Maxence GUASTELLA, LES GRANDS PRINCIPES DES RÉPARTITIONS DANS LES PROCÉDURES COLLECTIVES, Mémoire effectué dans le cadre du Master II Droit privé fondamental et Sciences criminelles, FACULTÉ DE DROIT ET SCIENCE POLITIQUE, UNIVERSITÉ DE NICE, Année universitaire 2017 – 2018.
- La qualification et le recouvrement des dettes postérieures au jugement d'ouverture de la procédure collective, Vu dans: 03/05/2024, Sur la montre: 03:25, Article publié sur le site: <https://www.racine.eu/wp-content/uploads/2016/11/qualification-et-recouvrement-des-dettes-posterieures-au-jugement-d-ouverture-de-la-procedure-collective-diesbecq-2006.pdf>
- Privilèges (et ordre des privilèges) Quelques points de la définition, Vu dans: 12/03/2024, Sur la montre: 03:18, Article publié sur le site: <https://www.pernaud.fr/info/glossaire/9206845/privileges-et-ordre-des-privileges>
- Sophie CLAUDE-FENDT, Paiement à l'échéance d'une créance née après l'ouverture de la procédure collective, visit on 12-07-2024, à l'heuL: 22:00, see: <https://www.effl.fr/actualite/paiement-echance-creance-nee-ouverture-procedure-collective>
- La qualification et le recouvrement des dettes postérieures au jugement d'ouverture de la procédure collective, Vu dans: 012/07/2024, Sur la montre: 00:15, Article publié sur le site: <https://www.racine.eu/wp-content/uploads/2016/11/qualification-et-recouvrement-des-dettes-posterieures-au-jugement-d-ouverture-de-la-procedure-collective-diesbecq-2006.pdf>

• Répétition de l'indu en cas d'erreur sur l'ordre des privilèges : application à la suite d'une omission sur l'état de collocation, Vu dans: 24/07/2024, Sur la montre: 01:01, Article publié sur le site: <https://www.lexbase.fr/article-juridique/>

• Sylvie Pierr, Le paiement fait par erreur sur l'ordre des sûretés est-il indu ?, Sur la montre: 23:01, Article publié sur le site: <https://actu.dalloz-etudiant.fr/fileadmin/actualites/pdfs/D2001-1527.pdf>